استخدام تقنية الغاز الحيوي للحد من الفقر في ورشة عمل بالحديدة

• الثورة / يحيى كرد /سبأ

بدأت أمس بمحافظة الحديدة ورشة العمل الوطنية الرابعة الخاصة باستخدام تقنية الغاز الحيوي البيوجاز التي ينظمها مشروع التنوع الحيوي والتكيف مع المناخ بوزارة الزراعة بالتعاون مع هيئة تطوير تهامة بمشاركة 120 مشاركا ومشاركة من السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمهندسين والمشرفين الزراعيين بالمناطق الزراعية الثلاث والقطاع الخاص بالمحافظة.

وتهدف الورشة على مدى ثلاثة أيام الى التنسيق والتشاور مع المشاركين لتطوير تنمية استخدام الغاز الحيوي كمصدر للطاقة للحد من الفقر.

وفي حفل افتتاح الورشة ألقيت العديد من الكلمات من قبل الدكتور عبد السلام الطيب رئيس هيئة تطوير تهامة وخبير المشروع الدكتور محمد علي حسن والمهندسة بلقيس عبدالستار مدير مشروع الغاز الحيوي تطرقت جميعها الى أهمية الفوائد المتوقعة من تطبيق تقنية الغاز الحيوي في المحافظة الذي سوف يساهم في توفير موارد جديدة للطاقة تساعد على ترشيد استهلاك الطاقة التقليدية (البترول والفحم) ويوفر لسكان الريف بالمحافظة ثمن الطاقة اللازمة وبالتالي ستنعكس على مستواه المعيشي بالإيجاب والاستقلالية في الحصول على الطاقة وإنتاج سماد عضوي جيد يزيد من خصوبة التربة الزراعية وزيادة الإنتاجية المحصولية إلى جانب تخفيف معدلات التلوث البيئي وانتشار الغازات والحد من التغيرات المناخية والمحافظة على الغطاء النباتي الناتج عن الاحتطاب.

إلى ذلك بلغ عدد مرتادي المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة بالحديدة خلال العام الماضي 5 آلاف 556 حالة بزيادة بلغت 15% عن العام 2012م.

وأوضح مدير عام المركز الوطني بالحديدة الدكتور خالد عبد القوي العبسي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن عدد الفحوصات التي أجريت خلال العام الماضي بلغت 17 ألفا و73 فحصا بنسبة زيادة 21.8% مقارنة بالعام 2012م والذي بلغت عدد الفحوصات فيه 14 ألفا و14 فحصا.

وأشار العبسي إلى أن الفحوصات التي أجريت شملت 3 آلاف و275 فحصا لفيروسات الإيدز والكبد B وC, فيما بلغ إجمالي فحوصات الدم والملاريا ألفين و184 فحصا, وفحوصات الكيمياء 5 آلاف و440 فحصا, وفحوصات الهرمونات ألفين و86 فحصا, وفحوصات دلالات الأورام السرطانية 197 فحصا, وفحوصات الأمصال والأمراض المناعية 479 فحصا, وفحوصات الطفيليات ألف و379 فحصا, وفحوصات الميكروبيولوجي 433 فحصا, فيما بلغ إجمالي الفحوصات المتعلقة بالوبائيات 178 فحصا.

ولفت إلى أن المركز نفذ خلال العام الماضي حملة مجانية لإجراء فحوصات لأمراض السرطان والفشل الكلوي بلغ عددها ألفين و690 فحصا.

وفي جانب التدريب والتأهيل أكد مدير المركز انه تم تنفيذ عدد من البرامج التدريبية والتأهيلية لكوادر المركز وتم إيفاد ستة من موظفيه إلى مصر والأردن بالتعاون مع عدد من المنظمات الأمريكية المتخصصة في هذا المجال.

وأكد العبسي أنه تم تدريب 46 موظفاً من موظفي المركز بجميع مستوياتهم الوظيفية الفنية والتخصصية على برنامج الرخصة الدولية في خطوة لمحو أمية الحاسوب بين موظفي المركز، بالإضافة إلى دورات تخصصية في مجال الإسعافات الأولية في صنعاء لعدد 18 موظفاً من المركز، فيما شملت البرامج بالمركز تدريب 630 طالبا وطالبة من جامعة الحديدة والجامعات الخاصة والمعاهد الحكومية والخاصة في المحافظة.

حملة إزالة المخالفات بإب: هل تنجح في تخفيف الازدحام؟

إب/ محمد الرعوي .

لم يعد يقتصر الزحام المتزايد يوماً بعد يوم على الشوارع الرئيسية والجولات في مدينة إب، بل أصبحت الأزقة والحارات هي الأخرى تختنق بالزحام والعشوائية التي تشل حركة السير نتيجة الانتشار الهائل للبسطات والوقوف الخاطئ للسيارات والمركبات وتوسع المحلات والورش في عرض منتجاتهم وبضائعهم على حساب الأرصفة والشوارع.

حيث تجد شوارع مدينة إب ابتداءً من جولة وشارع العدين، وشارع تعز، ومفرق جبلة، ومثلث المواصلات، وخليج سرت، تغدو في أوقات الظهيرة حلقة مغلقة لا حراك فيها نتيجة تداخل وتشابك السيارات والمارة، ما يشل حركة السير بصورة تامة.

ومؤخراً أدركت قيادة السلطة المحلية بمحافظة إب أن الأمر لم يعد يحتمل فأطلقت حملة لإزالة العديد من تلك العوائق والبسطات المنتشرة في أرجاء المكان وإعادة ترتيب الشوارع بمشاركة مكتب الأشغال وشرطة السير وصندوق النظافة بالمحافظة، إلا أن أبناء مدينة إب لا يزالون يرتقبون نتائجها وثمارها .

"صحيفة الثورة" بدورها سلطت الأضواء على الإجراءات الميدانية من قبل القائمين على تلك الحملة وخرجت بالحصيلة التالية :

العميد / علي البعداني – مدير عام مديرية الظهار، رئيس المجلس المحلي بالمديرية قال أن ما يقومون به من حملة لإزالة المعوقات في الشوارع والجولات سواءً كان في مديرية الظهار أو غيرها من الشوارع يأتي في إطار توجه قيادة السلطة المحلية والمجلس المحلي بالمحافظة وبالتنسيق مع مكتب الأشغال العامة وشرطة السير وصندوق النظافة والتحسين بالمحافظة لرفع الحواجز والمعيقات والبسطات التي أثرت على حركة السير والمرور وضيقت الكثير من الشوارع بالإضافة إلى تشويهها للمنظر الجمالي لها .

مشيراً إلى أن هذه الحملة جاءت بعد عدد من الإنذارات لأصحاب البسطات والمخالفين بإزالتها أو نقلها أو إزاحتها إلى أماكن لا تؤثر على الشوارع أو تضايقها، ولا يقتصر عملنا في هذه الحملة على الإزالة فقط بل لدينا خطط نسعى من خلالها إلى إعادة تنظيم الشوارع وإعادة ترتيب أوضاع أصحاب المحلات والبسطات وإزالة المخالف منها بشكل نهائي، مع ذلك كله فإننا نراعي أوضاع وظروف الناس وحاجاتهم إلى تلك البسطات التي تمثل للكثير مصدر رزق لا يمكن الاستغناء عنه، لكن في المقابل نحن لن نسمح لأي من تلك البسطات أو المخالفات التي تمثل عائقاً أمام حركة السير وتضييق الشوارع .

وأضاف البعداني: لقد ركزنا في بداية الحملة على منطقة جولة العدين باعتبارها تضم عدد من المداخل الرئيسية للمدينة كما تتوسط الخط العام المتجه إلى محافظة تعز ويتفرع منها العديد من الشوارع، كما استهدفنا في بداية الحملة شارع العدين باعتباره من الشوارع الرئيسية للمدينة والذي شهد بالفترات الأخيرة زيادة وانتشار البسطات التي أعاقت حركة السير.

هذه الحملة تشهد تعاون الجميع لكن ما نأمله من رجال المرور هو بذل مزيد من الجهد للإسهام في منع وقوف السيارات والمركبات على جنبات الشوارع وكذلك إزالة الفرز المستحدثة في الشوارع والجولات والتي تمثل من أكبر العوائق لحركة السير خصوصاً أوقات الذروة.

وعموماً نحن عازمون سواءً الآن أو في خططنا المستقبلية لإزالة كل المخالفات من بسطات أو بضائع معروضة أمام المحلات أو الورش أو أي عوائق أخرى سعياً لإعادة ترتيب أوضاع الشوارع بشكل يكفل تحسين المنظر الجمالي لها .

ترتيب حركة السير

العقيد / قيس الإرياني – مدير شرطة السير بالمحافظة- يقول إن مدينة إب وشوارعها لا تحتمل مزيداً من المعوقات وانتشار البسطات وتوسع أصحاب المحلات في عرض منتجاتهم على حساب الأرصفة والشوارع، ليس ذلك فحسب بل نجد أن الشوارع أصبحت سوقاً لورش السمكرة والصيانة والبسطات، بل إن شوارع مدينة إب هي الوحيدة التي لا نزال نجد فيها مناشير الأحجار ومصانع البلك وهذه من أكثر المعوقات التي نواجهها، لكن انتشار البسطات وتزاحم المحلات التجارية في بعض الشوارع الضيقة والجولات ربما بسبب عدم وجود الأسواق والبدائل التي تلبي احتياجات الحارات والتجمعات السكانية، مما جعل معظم الشوارع تعج ببسطات بيع الخضار والفاكهة وغيرها من السلع سواء على الأرصفة أو أحيانا وسط الشارع مباشرة، وبالتالي أصبح من الضروري توحيد جهود الجميع لإصلاح الشوارع العامة وإزالة كل ما يعيق حركة السير في تلك الشوارع خصوصاً في الشوارع التي بدأت فيها الحملة.

وأضاف: هذه الحملة تأتي بناءً على ما أقره اجتماع المجلس المحلي بتنفيذها بشراكة الجهات المختصة كشرطة السير والأشغال وصندوق النظافة، مع العلم أننا سبق وأن تقدمنا بخطتين مروريتين لإيجاد منظومة مواصلات عامة في محافظة إب بالإضافة إلى خطة قصيرة المدى لإصلاح البنية التحتية المرورية وإعادة ترتيب حركة السير والمرور بالمحافظة وقد أقرت تلك الخطط وتم تشكيل لجنة من الجهات المعنية بإشراف وكيل المحافظة للشئون الفنية وما نشهده الآن من حملة لإعادة ترتيب وضع الشوارع وإزالة المعوقات هو جزء من تلك الخطط، حيث بدأنا بإزالة البسطات والمعوقات وما استحدث أمام المحلات والورش حيث نعمل كفرق عمل وزعت على مربعات وشوارع كالخط الدائري حتى مفرق جبلة بالإضافة إلى مربع مستشفى الثورة ثم جولة العدين والفرزة الموجودة فيها وسنحاول إيجاد البدائل لتلك الفرز أو إعادة ترتيب حركة السير وإزالة المخالفات الكفيلة بتخفيف الزحام المروري .

مؤكداً ضرورة تضافر جهود الجميع بمن فيهم المواطنين وأن تتوفر لديهم القناعات أن كل ما نقوم به هو في إطار تحقيق المصلحة العامة والحد من الزحام وتضييق الشوارع وإن تعارض ذلك مع مصالح البعض .

حملات قادمة

الأخ عبدالحكيم أبلان –نائب مدير المنطقة الثانية بمكتب الأشغال العامة- قال أن هذه الحملة جاءت لتحقيق مصلحة المواطن ومرتادي ومستخدمي الشوارع وكون الوضع أصبح لا يحتمل نتيجة ما أحدثته العديد من المخالفات من بسطات ومظلات وتوسعات لبعض المحلات التجارية أو الورش، ونحن بدأنا بتنفيذ الخطة من جوار مستشفى الثورة حتى منطقة خليج سرت وكذلك في منطقة جولة العدين وشارع العدين ثم مربع مفرق جبلة ومثلث المواصلات، ثم منطقة شارع الأوقاف، كما تشمل حملة إزالة المخالفات النزول بحملات قادمة ابتداءً من جولة العدين باتجاه شارع السبل، ونسعى من خلال هذه الحملات لإزالة المخالفات وإيجاد البدائل لأصحاب البسطات الذين تسببوا بازدحام الشوارع وإعاقة حركة السير، مشيراً إلى أن الحملة قد حققت بعض النجاحات ولاقت ارتياحاً العديد من المواطنين، لكنها بحاجة إلى الاستمرارية وعدم التخاذل ولما من شأنه إكمال الإجراءات التي بدأنا بها وبحسب الخطة المطروحة.

ينفذون أعمالاً تنذر بكوارث.. والسلطة المحلية صامته:

متنفذون يبسطون على مواقع في منطقة خلف شرق المكلا

تقرير / مجدي بازياد

لم تشفع لمنطقة خلف شرق المكلا كل المقومات والمزايا التجارية والصناعية التي تتمتع بها للاستفادة منها بالطرق الصحيحة والرسمية، فالمنطقة التي يقع فيها ميناء المكلا ومحطة خلف للكهرباء والمشروع السمكي الرابع ومصنع المكلا لتعليب الأسماك وخزانات النفط ومجموعة كبيرة من الشركات التجارية تتعرض حالياً لأقسى أنواع السطو والمخالفات أمام مرأى ومسمع الجهات المختصة التي لم تتحرك لإيقاف كوارث قد تحدث في قادم الأيام .

وفي هذا الإطار وجه مواطنون بمنطقة خلف الصناعية شرق مدينة المكلا استغاثة عاجلة للجهات المختصة في محافظة حضرموت لإيقاف أعمال إنشائية تنفذها جهات خاصة تدعي امتلاكها لوثائق رسمية في مواقع خطرة حيث يتم التدخل في الجبال المتاخمة لميناء المكلا المعروفة بخطرها في حال مساسها بأي أعمال بناء كونها تحتضن الكثير من الأحجار الكبيرة القابلة للانزلاق فوق رؤوس البشر وتعطيل حركة السير في ذلك الموقع المهم والحيوي، وأقيمت في ذلك الموقع بوفيات وأكشاك ويتم رمي المخلفات في البحر بالقرب من ميناء المكلا وهو الأمر الذي قد يشكل خطورة واضحة على مدخل الميناء وزيادة الأمواج وارتفاع منسوب البحر في حال استمر الحال دون أي تحرك من الجهات المختصة التي لا تمارس إلا دور المتفرج حتى اللحظة.

المواطن صبري عبده سعيد من مواطني منطقة خلف أعرب عن سخط أهالي المنطقة من صمت الجهات المختصة رغم أن الأعمال تنفذ في وضح النهار، مضيفاً أنهم توجهوا للقائمين بأعمال الإنشاء والحفر في ذلك الموقع لإيقاف هذه الأعمال الخطرة لكنهم أخبروا بأن القائمين على العمل يمتلكون أوراقاً رسمية من الدولة، وأعرب عن مخاوفه من تأثيرات هذه الأعمال الخطرة على هذه المنطقة التي يقع فيها ميناء المكلا ومحطة خلف للكهرباء ومصنع الأسماك وإدارة المشتقات النفطية ومجموعة كبيرة من الشركات التجارية.

ويضيف أن مجموعة من المتنفذين استغلوا الوضع الذي تشهده حضرموت في العام الماضي 2013م فقاموا باستحداث مبانٍ في أماكن مهمة وعلى الشوارع العامة، وهو ما شجع البقية للمسارعة في السيطرة على ما تبقى من الأراضي والبناء فيها رغم أن المكان خطير كونه يقع تحت جبال خلف وصخورها الكبيرة الآيلة للسقوط .

وتساءل المواطن المغلوب على أمره: هل ستتحرك الجهات الرسمية بمحافظة حضرموت ومديرية المكلا لاتخاذ موقف واضح من هذه المخالفات خاصة وأنها تتعلق بكوارث قد يعود ضررها على أكبر منفذ بحري بمحافظة حضرموت.

تجدر الإشارة إلى أن أي أعمال مشابهة لم تتم منذ سنوات سابقة كون الموقع يشرف على ميناء المكلا وكونه يقع تحت جبال بها صخور كبيرة مهددة بالسقوط وتهديم تلك البيوت والتسبب في وقوع وفيات وكان بيت في حي الشهيد خالد بمدينة المكلا قد تهدم في عام 2011م بسبب انزلاق أحد الصخور التي سقطت من تلك الجبال.